

النصحة لولاة الأمور كيفيتها وصورها وأقوال السلف فيها

إعداد :

رائد علي أبو الكاس

بسم الله الرحمن الرحيم

المناصحة بتقديم النصح له سرا

والسلف الصالح هم المصلحون الأولون ، وهم الأئمة المهتدون ، ، هم ورثة الأنبياء ، ونورٌ لمن يمشي في الظلماء فالسَّيْرُ على طريقهم أمرٌ حميد ورأيٌ سديد ، لأنَّه طريق الأنبياء الذي يرضاه الله عز وجل فطريقة السلف أعلم وأسلم وأحكم.

وإن من مقتضيات البيعة النصح لولاة الأمر

قال الله تعالى: **أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّيْ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ** (الأعراف ٦٨).

وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ.
فُلَانًا: لِمَنْ؟ قَالَ: وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ. (رواه مسلم)

فمن الدين: النصيحة لولاة الأمر

قال ابن عبد البر -رحمه الله-: مناصحة ولاة الأمر فلم يختلف العلماء في وجوبها إذا كان السلطان يسمعها ويقبلها. (الاستذكار ٥٧٩/٨)

وقال التوسي-رحمه الله-: أما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتذبيهم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم، قال الخطابي -رحمه الله-: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات اليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح(شرح صحيح مسلم) (٢٢٧/٢).

قال أبوحنيم الأصبهاني: "من نصح الولاة والأمراء اهتدى ومن غشهم غوى واعتدى" (فضيلة العادلين ١٤٠).

وعن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نضر الله امراً سمع منا حديثاً فبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ثلاث لا يغل عليهم قلب مسلم إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمر ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من وراءهم ومن كانت الدنيا نيتها فرق الله عليه أمره

وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له ومن كانت الآخرة نيته جمع الله أمره وجعل غناه في قلبه وأنته الدنيا وهي راغمة.

رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي بتقديم وتأخير وروى صدره إلى قوله ليس بفقيه رواه أبو داود والترمذى وحسنه النسائي وابن ماجه بزيادة عليهما.

((صحيح) صحيح الترغيب والترهيب)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثة ويكره لكم ثلاثة فيرضى لكم: أن تعبدوه و لا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاد الله أمركم ويكره لكم: قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال. (رواه مسلم)

كيفية النصيحة لولاة

فعن عياض بن غنم رضي الله عنه قال : قال رسول الله: من أراد أن ينصح لذي سلطان في أمر فلا يبده علانية ، وليأخذ بيده، فإن قبل منه فذاك، وإن كان قد أدى الذي عليه(أخرج الإمام أحمد ورواه ابن أبي عاصم في السنة وصححه الشيخ الألباني)

وعن أسامة بن زيد-رضي الله عنهم-. قال : قيل له ألا تدخل على عثمان فتكلمه ؟ فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟! والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه.(رواه البخاري ومسلم واللطف لمسلم)

قال النووي رحمه الله موضحاً قصد أسامة قوله "أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من افتحه" يعني المجاهرة بالإنكار على النساء في الملا

وقال عياض : مراد أسامة أنه لا يفتح بباب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك ، بل يتلطّف به ويتصحّه سراً فذلك أجر بالغبول.(فتح الباري)

وقال الإمام الألباني : يعني المجاهرة بالإنكار على النساء في الملا لأن في الإنكار جهاراً ما يخشى عاقبته، كما اتفق في الإنكار على عثمان جهاراً إذ نشأ عنه قتله .

(مختصر صحيح مسلم تحقيق الألباني)

عن سعيد بن جبير-رحمه الله-. قال: قال رجل لابن عباس-رضي الله عنهمـ: أمر أميري بالمعروف؟ قال: إن خفت أن يقتلنك، فلا تؤنب الإمام، فإن كنت لا بد فاعلا فيما بينك وبينه. (رواه ابن أبي شيبة)

وعن سعيد بن جمهان قال: أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسلمت عليه، قال لي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان، قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت: قتلت الأزارقة، قال: لعنة الله الأزارقة، لعنة الله الأزارقة، حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنهم كلاب النار"، قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: "بل الخوارج كلها". قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس، وي فعل بهم، قال: فتناول يدي فعمز لها بيده غمزه شديدة، ثم قال: "ويحلك يا ابن جمهان عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم إن كان السلطان يسمع منك، فاتته في بيته، فآخره بما تعلم، فإن قبل منك، وإنلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه" (مسند الإمام أحمد بن حنبل)

قال شيخنا أحمد بازمول حفظه الله في كتابه القيم "السنة في ما يتعلق بولي الأمة"

صور النصيحة لولي الأمر:

النصيحة لولي الأمر لها أربع صور:

الأولى: نصيحة ولி الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً.

والثانية: نصيحة ولி الأمر أمام الناس علانية بحضوره مع إمكان نصحه سراً.

والثالثة: نصيحة ولி الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً ثم يخرج من عنده وينشرها بين الناس.

والرابعة: الإنكار على السلطان في غيبته من خلال المجالس والمواعظ والخطب والدروس ونحوها.

هذه أربع صور سنأتي إن شاء الله تعالى على صورة صورة:

الصورة الأولى: النصيحة لولي الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً.

النصيحة لولي الأمر سراً أصل من أصول المنهج السلفي الذي خالقه أهل الأهواء والبدع كالخوارج:

إذ الأصل في النصح لولي الأمر الإسرار بالنصيحة وعدم العلن بها ويدل عليه ما أخرجه أحمد في المسند عن عياض قال قال رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّصَحَّ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ فَلَا يُبَدِّلُ لَهُ عَلَانِيَةً وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَخْلُوْ بِهِ فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ".

قوله (من أراد أن ينصح لسلطان بأمر) فيه العموم في الناصح والعموم في المنصوح به

وقوله: ((فلا يبدي له علانية)) فيه النهي عن النصيحة علانية والنهي يقتضي التحرير وعليه الواجب الإسرار.

قوله: ((ولكن ليأخذ بيده فيخلو به)) فيه بيان الطريقة الشرعية لنصيحة الولاة وهي الإسرار دون العلانية ((فيخلو به)) أي منفرداً كقول أسامة - رضي الله عنه - : "أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه".

وذلك فيما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين عَنْ شَعِيقِ عَنْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدَ قَالَ: قَبِيلَ لَهُ أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتَكْلُمُهُ فَقَالَ أَتَرَوْنَ أَنِّي لَا أَكَلِمُهُ إِلَّا أَسْمَعُكُمْ وَاللَّهُ لَقَدْ كَلَمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ دُونَ أَنْ أَفْتَنَحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ".

وفي هذا الأثر أن النصيحة علانية أمر منكر تنتج عنه الفتنة وأن الإسرار هو الأصل الذي تتم فيه النصيحة دون فتنة أو تهيج للرعاية على الراعي قوله - رضي الله عنه - : " والله لقد كلمته فيما بيني وبينه " قوله - رضي الله عنه - " دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أوّل من فتحه. " ...

قال النووي: " يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملا كما جرى لقتلة عثمان - رضي الله عنه - وفيه الأدب مع الأمراء واللطف بهم، ووعظهم سراً وتبلغهم ما يقول الناس فيهم لينكروا عنه وهذا كله إذا أمكن ذلك، فإن لم يمكن الوعظ سراً والإنكار فليفعله علانية لئلا يضيع أصل الحق " (شرح مسلم (١٨ / ١٦٠)).

قوله: " وهذا كله إذا أمكن ذلك " أي أمكن الناصح السريه في النصيحة للسلطان فهو الواجب عليه لا غيره.

وقوله: " فإن لم يمكن الوعظ سراً وإنكاره فليفعله علانية لئلا يضيع أصل الحق " أي أنه لا ينكر علناً إلا عند الضرورة الشديدة (وعليه يحمل فعل السلف كقصة أبي سعيد الخدري مع مروان أمير المدينة لما قدم الخطبة على الصلاة. انظر صحيح البخاري (٤٤٩ / ٩٥٦ فتح) لك العيدين ب الخروج إلى المصلى بغير منبر)

ولذلك أنكر عياض - رضي الله عنه - على هشام - - رضي الله عنه - إنكاره عليه علانية بدون ضرورة فما كان من هشام - - رضي الله عنه - إلا التسليم والله أعلم.

وقال الشيخ ابن باز معلقاً على أثر أسامة - رضي الله عنه -: " لما فتحوا الشر في زمن عثمان - رضي الله عنه - وأنكروا على عثمان - رضي الله عنه - جهرة تمت الفتنة والقتل والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلى بأسباب ذلك وقتل جمٌ كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علينا حتى أبغض الناس ولـي أمرهم حتى قتلوه نسأل الله العافية " (المعلوم ٢٣ والمعلمة ٤).)

وأخرج أحمد في المسند عن سعيد بن جعفر أنـه قال لـقيـت عـبد اللهـ بـن أـبي أـوفـى فـقـلت لـه: إـن السـلطـان يـظـلـم النـاس وـيـفـعـل بـهـم قـال فـتـنـاـول بـيـدـي فـغـمـرـهـ بـيـدـهـ غـمـرـةـ شـدـيـدةـ ثـمـ قـال وـيـحـكـ يـا اـبـن جـمـهـارـ عـلـيـكـ بـالـسـوـادـ الـأـعـظـمـ عـلـيـكـ بـالـسـوـادـ الـأـعـظـمـ إـنـ كـانـ السـلطـانـ يـسـمـعـ مـنـكـ فـأـتـهـ فـأـخـبـرـهـ بـمـا تـعـلـمـ فـإـنـ قـبـلـ مـنـكـ وـإـلـا فـدـعـهـ فـإـنـكـ لـسـتـ بـأـعـلـمـ مـنـهـ".

فتأملوا كيف أن الصحابي الجليل ابن أبي أوفى - رضي الله عنه - منعه من الكلام في السلطان وأمره بنصيحته سراً دون العلانية.

قال ابن النحاس رحمه الله: " يختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد " (تنبيه الغافلين ٦٤).

وقال الشوكاني: " ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يبذل سلطان الله " (السيل ٤ / ٥٥٦).)

وقال أئمة الدعوة: " ما يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق واتباع ما عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس " (نصيحة مهمة ٣٠).

وقال العلامة السعدي رحمه الله: " على من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سراً لا علناً بلطف وعبارة تليق بالمقام " (الرياض الناضرة ٥٠).

وقال الشيخ ابن باز: " الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير.

وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله ويكتفى إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلاناً يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم " (المعلوم ٢٢).

الصورة الثانية: نصيحة السلطان أمام الناس علانية بحضوره مع إمكان نصحه سراً.
وهذه الصورة محرمة لا تجوز للأمور التالية:

- مخالفتها لحديث عياض بن غنم - رضي الله عنه - الذي فيه الأمر بالإسرار.
- مخالفتها لأثار السلف ومنهجهم كأسامة بن زيد وعبدالله بن أبي أوفى وغيرهما.
- لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله" أخرجه الترمذى.

قال الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عثيمين - رحمه الله -: "إذا كان الكلام في الملك بغيبة أو نصحه جهراً والتشهير به من إهانته التي توعد الله فاعلها بإهانته، فلا شك أنه يجب مراعاة ما ذكرناه - يريد الإسرار بالنصيحة - لمن استطاع نصيحتهم من العلماء الذين يعيشونهم" (مقاصد الإسلام ص ٣٩٣).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: "إذا صدر المنكر من أمير أو غيره ينصح برفق خفية ما يستشرف - أي ما يطلع - عليه أحد فإن وافق وإلا استلحق عليه رجلاً يقبل منه بخفيه فإن لم يفعل؛ فيمكن الإنكار ظاهراً إلا إن كان على أمير ونصحه ولا وافق واستلحق عليه ولا وافق فيرفع الأمر إلى خفية" (نصيحة مهمة ٣٣).

والصورة الثالثة: نصيحة السلطان فيما بينه وبين الناصح سراً ثم ينشرها بين الناس:
وهذه الصورة محرمة لما يلي:

- مخالفتها لحديث عياض بن غنم - رضي الله عنه - إذ الغرض والمقصود عدم إطلاع الناس عليها لما يتربت عليها من مفاسد.
- مخالفتها لهدي السلف معولي الأمر.
- لما فيها من الرياء وعلامة ضعف الإخلاص.
- لما فيه من الفتنة والبلبلة والتفرقة للجماعة.
- لما فيها من إهانة السلطان قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله.)

قال الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عثيمين - رحمه الله: "إذا كان الكلام في الملك بغيبة أو نصحه جهراً أو التشهير به من إهانته التي توعد الله فاعلها بإهانته فلا شك أنه يجب مراعاة ما ذكرناه" (مقاصد الإسلام ٣٩٣) - يريد الإسرار بالنصح ونحوه

قال الشيخ السعدي - رحمه الله: "أحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود - أي: سراً بلطف ولين - أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس فتقول لهم: إني نصحتهم وقلت وقلت؛ فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص وفيه أضرار أخرى معروفة" (الرياض الناضرة ص ٥٠٥).

الصورة الرابعة: نصيحة ولி الأمر في غيبته من خلال المجالس والمواعظ والخطب ونحوها:

وهذه الصورة محرمة لما يلي:

لأنها غيبة وبهتان على ولி الأمر قال تعالى {وَلَا يُعْتَبِرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا} وأخرج مسلم في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أئذرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم؟ قال ذكرك أخاك بما يكره قيل أفرأيت إن كان في أخي

مَا أَقُولُ قَالَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَهُ" فنهى الله عز وجل ورسوله - صلى الله عليه وسلم - عن الغيبة ولا شك أن الكلام في ولـي الأمر من الغيبة في غيبته إن كان حقاً وإن كان كذباً فهو بهتان.

ولأن هذه الصورة تدخل في القالة بين الناس مما يتربـب عليها من الفتنة والبلـلة كما أخرج مسلم في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال إن مـحمدـاً صـلـى الله عـلـيهـ وـسـلـمـ قال: "أَلَا أَنْبَكُمْ مـا الـعـضـهـ؟ هـيـ النـمـيـمـهـ: الـقـالـهـ بـيـنـ النـاسـ".

ولأنـها تـخـالـفـ حـدـيـثـ عـيـاضـ بـنـ عـنـمـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ - فـيـ وجـوبـ النـصـيـحـةـ سـرـاـ.

ولـأنـها تـخـالـفـ هـدـيـ السـلـفـ الصـالـحـ فـيـ كـيـفـيـةـ النـصـيـحـةـ لـوـلـيـ الـأـمـرـ

ولـأنـهاـ مـنـ بـابـ إـهـانـةـ السـلـطـانـ وـهـيـ مـحـرـمةـ

وـلـأنـهاـ تـؤـدـيـ إـلـىـ سـفـكـ الدـمـاءـ وـإـلـىـ القـتـلـ كـمـاـ أـخـرـجـ اـبـنـ سـعـدـ فـيـ الطـبـقـاتـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ

بنـ عـكـيمـ الـجـهـنـيـ أـنـهـ قـالـ: لـاـ أـعـيـنـ عـلـىـ دـمـ خـلـيـفـةـ أـبـدـاـ بـعـدـ عـثـمـانـ !!

فـقـيلـ لـهـ: يـاـ أـبـاـ مـعـبدـ أـوـ أـعـنـتـ عـلـىـ دـمـهـ؟ فـيـقـولـ إـنـيـ أـعـدـ ذـكـرـ مـساـوـيـهـ عـونـاـ عـلـىـ دـمـهـ!

"فـتـأـمـلـواـ هـذـاـ الـأـثـرـ جـيـداـ حـيـثـ اـعـتـبـرـ أـنـ ذـكـرـ مـساـوـيـهـ الـحـاـكـمـ مـاـ يـعـيـنـ عـلـىـ سـفـكـ

الـدـمـاءـ (وـهـذـاـ يـفـيدـ أـنـ الـخـروـجـ يـكـونـ بـالـسـيـفـ وـيـكـونـ بـالـلـسـانـ، بـخـلـافـ مـنـ يـقـولـ: إـنـ

الـخـروـجـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ بـالـسـيـفـ. فـتـأـمـلـ هـذـاـ وـاحـفـظـهـ جـيـداـ)"

قال أئمة الدعوة: "ما يقع من ولـاةـ الـأـمـرـ منـ الـمـعـاصـيـ وـالـمـخـالـفـاتـ الـتـيـ لاـ تـوجـبـ

الـكـفـرـ وـالـخـروـجـ مـنـ إـلـاسـلـامـ فـالـوـاجـبـ فـيـهـ مـناـصـحـتـهـمـ عـلـىـ الـوـجـهـ الشـرـعـيـ بـرـفـقـ

وـاتـبـاعـ مـاـ عـلـىـهـ السـلـفـ الصـالـحـ مـنـ دـمـ الشـنـيـعـ عـلـيـهـمـ فـيـ الـمـجـالـسـ وـمـجـامـعـ النـاسـ

وـاعـتـقـادـ أـنـ ذـلـكـ مـنـ إـنـكـارـ الـمـنـكـرـ الـوـاجـبـ إـنـكـارـهـ عـلـىـ الـعـبـادـ وـهـذـاـ غـلـطـ فـاحـشـ وـجـهـلـ

ظـاهـرـ لـاـ يـعـلـمـ صـاحـبـهـ مـاـ يـتـرـبـ عـلـيـهـ مـنـ الـمـفـاسـدـ الـعـظـامـ فـيـ الـدـيـنـ وـالـدـنـيـاـ كـمـاـ يـعـرـفـ

ذـلـكـ مـنـ نـورـ اللـهـ قـلـبـهـ وـعـرـفـ طـرـيقـ السـلـفـ الصـالـحـ وـأـئـمـةـ الـدـيـنـ".

(نصيحة مهمة ٣٠).

وقـالـ الشـيـخـ اـبـنـ عـثـمـينـ - رـحـمـهـ اللـهـ: " بعضـ النـاسـ دـيـدـنـهـ فـيـ كـلـ مـجـلـسـ يـجـلـسـهـ

الـكـلـامـ فـيـ وـلـاةـ الـأـمـرـ وـالـوـقـوعـ فـيـ أـعـرـاضـهـمـ وـنـشـرـ مـسـاوـيـهـمـ وـأـخـطـائـهـمـ مـعـرـضاـ

بـذـلـكـ عـمـاـ لـهـمـ مـنـ مـحـاسـنـ أـوـ صـوـابـ، وـلـاـ رـبـبـ أـنـ سـلـوكـ هـذـاـ طـرـيقـ وـالـوـقـوعـ فـيـ

أـعـرـاضـ الـوـلـاةـ لـاـ يـزـيدـ فـيـ الـأـمـرـ إـلـاـ شـدـةـ فـيـهـ لـاـ يـحـلـ مـشـكـلاـ وـلـاـ يـرـفـعـ مـظـلـمـةـ إـنـماـ

يـزـيدـ الـبـلـاءـ بـلـاءـ وـيـوـجـبـ بـغـصـ الـوـلـاةـ وـكـرـاهـيـتـهـمـ وـعـدـ تـنـفـيـذـ أـوـامـرـهـمـ التـيـ يـجـبـ

طـاعـتـهـمـ فـيـهـ" (وجـوبـ طـاعـةـ السـلـطـانـ للـعـرـيـنـيـ صـ22ـ ـ24ـ).

وقـالـ الشـيـخـ اـبـنـ باـزـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ: " لـيـسـ مـنـ مـنـهـجـ السـلـفـ التـشـهـيرـ بـعـيـوبـ الـوـلـاةـ

وـذـكـرـ ذـلـكـ عـلـىـ الـمـنـابـرـ لـأـنـ ذـلـكـ يـفـضـيـ إـلـىـ الـانـقلـابـاتـ وـعـدـ السـمـعـ وـالـطـاعـةـ فـيـ

الـمـعـرـوفـ وـيـفـضـيـ إـلـىـ الـخـروـجـ الـذـيـ يـضـرـ وـلـاـ يـنـفـعـ" (المـعـلـومـ 22ـ وـالـمـعـاملـةـ 43ـ).

وقـالـ الشـيـخـ اـبـنـ عـثـمـينـ: " اللـهـ اللـهـ فـيـ فـهـمـ مـنـهـجـ السـلـفـ الصـالـحـ فـيـ التـعـاـمـلـ مـعـ

الـسـلـطـانـ وـأـنـ لـاـ يـتـخـذـ مـنـ أـخـطـاءـ السـلـطـانـ سـبـيـلـاـ لـإـثـارـةـ النـاسـ وـإـلـىـ تـنـفـيـرـ القـلـوبـ عـنـ

وـلـاةـ الـأـمـرـ فـهـذـاـ عـيـنـ الـمـفـسـدـ وـأـحـدـ الـأـسـسـ الـتـيـ تـحـصـلـ بـهـاـ الـفـتـنـةـ بـيـنـ النـاسـ كـمـاـ

مـلـءـ الـقـلـوبـ عـلـىـ وـلـاةـ الـأـمـرـ يـحـدـثـ الشـرـ وـالـفـتـنـةـ وـالـفـوـضـىـ وـكـذـاـ مـلـءـ الـقـلـوبـ عـلـىـ

الـعـلـمـاءـ يـحـدـثـ التـقـلـيلـ مـنـ شـأـنـ الـعـلـمـاءـ وـبـالـتـالـيـ التـقـلـيلـ مـنـ الشـرـيـعـةـ الـتـيـ يـحـمـلـونـهـ إـذـاـ

حاول أحد يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر ضاع الشرع والأمن لأن الناس إن تكلم العلماء لم يتقدوا بكلامهم وإن تكلم النساء تمردوا على كلامهم وحصل الشر والفساد.

فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان وأن يضبط الإنسان نفسه وأن يعرف العواقب.

وليعلم أن من يثير إنما يخدم أعداء الإسلام فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال بل العبرة بالحكمة.

ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ بل معالجة الخطأ لنصلح الأوضاع لا لنغير الأوضاع فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها " (المعاملة ٣٢).

شبهة من يتكلم في ولِي الأمر غيبة وردتها:

بعض الناس يتكلم في ولِي الأمر غيبة وإذا قلت له هذا لا يجوز يستدل بما أخرجه الترمذى في السنن عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ كَلِمَةً عَدَلٌ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ". ويقول هذه الكلمة حق ولاشك أن هذا خطأ شنيع لأمور:

أولاً: الحديث إنما قال عند أي أمام ولِي الأمر وحضوره لا من خلفه
ثانياً: أن هذا الحديث لا يدل على أن المراد أن تتذكر علينا أو تتذكر غيبة بل يجب أن يفهم هذا الحديث مع حديث عياض الذي أفاد وجوب الإسرار فنقول تتصحه على الانفراد لا علينا ولا غيبة.

ثالثاً: أنه قال عند سلطان جائر ونحن بحمد الله - في المملكة العربية السعودية - في ظل سلطان عادل عامل بالكتاب والسنّة على منهج السلف الصالح داع للتوحيد ومحارب للبدع والخرافات.

قال الشيخ ابن عثيمين: "أشهد الله تعالى على ما أقول وأشهدكم أيضاً أنني لا أعلم أن في الأرض اليوم من يطبق شريعة الله ما يطبقه هذا الوطن - أعني: المملكة العربية السعودية - وهذا بلا شك من نعمة الله علينا فلنكن محافظين على ما نحن عليه اليوم بل ولتكن مستزيدين من مستزيدين من شريعة الله عز وجل أكثر مما نحن عليه اليوم لأنني لا أدعني الكمال وأنا في القمة بالنسبة لتطبيق شريعة الله لا شك أننا نخل بكثير منها ولكننا خير والحمد لله من ما نعلمه من البلاد الأخرى... إننا في هذه البلاد نعيش نعمة بعد فقر وأمناً بعد خوف وعلمًا بعد جهل وعزًا بعد ذلة بفضل التمسك بهذا الدين مما أور صدور الحاقدين وأقلق مضاجعهم يتمنون زوال ما نحن فيه ويجدون من بيننا وللأسف من يستعملونه لهدم الكيان الشامخ بنشر أباطيلهم وتحسين شرهم للناس {يُخْرِبُونَ بِبُيُوتِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ} (الحشر: من الآية ٢).

ولقد عجبت لما ذكر من أن أحد الجهلة هداه الله ورده إلى صوابه يصور النشرات التي ترد من خارج البلاد التي لا تخلي من الكيد والكذب ويطلب توزيعها من بعض الشباب ويشدد همهم بأن يحتسبوا الأجر على الله. سبحان الله هل انقلب المفاهيم؟ هل يطلب رضى الله في معصيته؟ هل التقرب إلى الله يحصل بنشر الفتنة وزرع الفرقة بين المسلمين وولاة أمورهم؟ معاذ الله أن يكون كذلك اهـ

(وجوب طاعة السلطان للعربي ٤٩).

وفي الختام: أورد كلمة مهمة للشيخ صالح آل الشيخ حول خطأ يقع فيه كثير من الشباب عند ما تطراً أي مشكلة جهلاً منهم بمنهج السلف الصالح: لا تطبق أيها المسلم أحاديث الفتن على الواقع الذي تعيش فيه فإنه يحلو للناس عند ظهور الفتن مراجعة أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في الفتن ويكثر في مجالسهم قال النبي - صلى الله عليه وسلم - كذا؛ هذا وقتها هذه هي الفتنة! ونحو ذلك.

والسلف علمونا أن أحاديث الفتن لا تنزل على واقع حاضر وإنما يظهر صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - بما أخبر به من حدوث الفتن بعد حدوثها وانقضائها مع الحذر من الفتن جميعاً.

وهذا التطبيق لأحاديث الفتن على الواقع وبث ذلك في المسلمين ليس من منهج أهل السنة والجماعة وإنما أهل السنة والجماعة يذكرون الفتن وأحاديث الفتن محذرين منها مباعدين للمسلمين عن غشيانها أو عن القرب منها لأجل أن لا يحصل بال المسلمين فتنة ولأجل أن يعتقدوا صحة ما أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - اهـ (الضوابط الشرعية لموقف المسلم في الفتن ٥٢).

أقوال السلف الصالح في النصيحة لولاة والإسرار بها

قال سليمان التيمي-رحمه الله-: ما أغضبت رجلاً قبل منك، فكيف بالسلطان (الأمر بالمعروف للخلال ص ٣٦)

و قال الإمام أحمد-رحمه الله-يأمر بالرفق والخposure، ثم قال: إن أسمعوه ما يكره لا يغضب! فيكون يريد ينتصر لنفسه.(الأمر بالمعروف للخلال ص ٣٩)

وقال النووي-رحمه الله-وتتبיהם وتذكيرهم برفق ولطف(شرح صحيح مسلم ٢٢/٢) ٧

وقال ابن القيم-رحمه الله- : مخاطبة الرؤساء بالقول اللين أمر مطلوب شرعاً وعقلاً وعرفاً ، ولذلك تجد الناس كالمفطوريين عليه. (بدائع الفوائد ١٠٦١/٣)

وقال العلامة ابن مفلح: مبينا طريقة الإنكار على السلاطين "فصل (في الإنكار على السلطان والفرق بين البغاء والأمام

و لا يذكر أحد على سلطان إلا و عطا له و تحويقاً أو تحذيراً من العاقبة في الدنيا والآخرة فإنه يجب و يحرم بغير ذلك ذكره القاضي وغيره والمراد و لم يخف منه بالتحويق والتحذير و إلا سقط وكان حكم ذلك كغيره.

قال حنبل : اجتمع فقهاء بعذاد في ولاية الواقع إلى أبي عبد الله وقالوا له : إن الأمر قد تفاقم وفشا يعنون إظهار القول بخلق القرآن و غير ذلك و لا ترضى بإمراته و لا سلطانه ، فناظر هم في ذلك وقال عليكم بالإنكار بقولكم و لا تخليعوا يدًا من طاعة و لا تشغوا عصا المسلمين ، و لا تسفكوا دماء المسلمين معكم ، و انظروا في عاقبة أمركم ، و اصبروا حتى يستريح بر أو يسُرّاح من فاجر و قال ليس هذا صواب ، هذا خلاف الآثار.

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ يَأْمُرُ بَكَفِّ الدَّمَاءِ وَيُنْكِرُ الْخُرُوجَ إِنْكَارًا شَدِيدًا وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدِ الْكَفِّ؛ لَا تَنْجُدُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا صَلَوْا فَلَا خَلَافًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ فِي جَوَازِ قَتْلِهِمْ كَالْبَغَاءِ قَالَ الْفَاضِيُّ : وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِ الْبَغَاءِ بِقِتَالِ الْبَغَاءِ تَعَالَى : وَإِنَ طَائِقَاتِنَ

وَفِي مَسَالِتَنَا أَمْرٌ بِالْكَفِّ عَنِ الْأَئِمَّةِ بِالْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّ الْخَوَارِجَ يُقَاتِلُونَ بِالْأَمَامِ وَفِي مَسَالِتَنَا يَحْصُلُ قَتْلُهُمْ بِغَيْرِ إِمَامٍ فَلَمْ يَجُزْ كَمَا لَمْ يَجُزْ الْجِهَادُ بِغَيْرِ إِمَامٍ انتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ إِنَّ الْجَمَاعَةَ حَبْلُ اللَّهِ فَاعْتَصِمُوا مِنْهُ بِعُرْوَتِهِ الْوُثْقَى لِمَنْ دَانَاهَا كَمْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِالسُّلْطَانِ مُعْضِلًا فِي دِينِنَا رَحْمَةً مِنْهُ وَدُنْيَا نَا لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ تُؤْمِنْ لَنَا سُبُّهُ وَكَانَ أَصْعَفُنَا نَهْبًا لِأَقْوَانَا وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِابْنِهِ يَا بُنَيَّ احْفَظْ عَنِي مَا أُوصِيكَ بِهِ : إِمَامٌ عَدْلٌ خَيْرٌ مِنْ مَطْرِ وَبْلٍ وَأَسْدٌ حَطُومٌ خَيْرٌ مِنْ إِمَامٍ ظُلُومٍ ، وَإِمَامٌ ظُلُومٌ عَشُومٌ خَيْرٌ مِنْ فِتْنَةٍ تَدُومُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ السَّلَاطِينِ التَّعْرِيفِ وَالْوَعْظِ ، فَأَمَّا تَحْشِينُ الْقَوْلِ نَحْوَ يَا ظَالِمٍ يَا مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُحَرِّكُ فِتْنَةً يَتَعَدَّى شَرُّهَا إِلَى الْغَيْرِ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ لَمْ يَخْفَ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ جُمُهُورِ الْعُلَمَاءِ قَالَ : وَالَّذِي أَرَادَ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودُ إِزَالَةُ الْمُنْكَرِ وَحَمْلُ السُّلْطَانِ بِالْإِنْسَاطِ عَلَيْهِ عَلَى فِعْلِ الْمُنْكَرِ أَكْثَرُ مِنْ فِعْلِ الْمُنْكَرِ الَّذِي قُصِدَ إِزَالَتِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يُتَعَرَّضُ لِلْسُّلْطَانِ إِنَّ سَيِّفَهُ مَسْلُولٌ وَعَصَاهُ.

فَأَمَّا مَا جَرَى لِلْسَّلْفِ مِنْ التَّعَرُضِ لِأَمْرِ أَهْلِهِمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَهَابُونَ الْعُلَمَاءَ فَإِذَا اتَّبَعُوا عَلَيْهِمْ احْتَمَلُوهُمْ فِي الْأَغْلَبِ ، وَلَا حَمَدَ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ : إِذَا اسْتَشَاطَ السُّلْطَانُ شَلَطَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ اهـ . (الأداب الشرعية ٢٢٢/١)

وقال ابن النحاس : ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رأس الأشهاد بل يود لو كلمة سراً ونصه خفية من غير ثالث لها
(تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، وتحذير السالكين من أفعال الهالكين ص ٦٤)

وقال ابن رجب الحنبلي : وأما النصيحة لأنمة المسلمين فحب صلامهم ورشدهم وعدلهم ووجوب إعزازهم في طاعة الله، وتعاونتهم على الحق وتنذيرهم به وتنبيههم في رفق ولطف ولدين ومجانية الوثوق عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق وتحث الآخيار على ذلك .
(جامع العلوم والحكم ٢٢٢/١)

قال الإمام : " يحيى بن معين رحمه الله تعالى ." " ما رأيتُ على رجلٍ خطأً إلا سترته ، وأحبيبتُ أن أزين أمره ، وما استقبلتُ رجلاً في وجهه بأمر يكرهه ، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه ، فإن قبل ذلك وإن تركته ". انظر سير أعلام النبلاء : (٨٣/١١)

من وعظ أخيه سراً فقد نصحه وزانه ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه

وقيل لمسعر: " أتحب من يخبرك بعيوبك؟ قال: إن نصحني فيما بيني وبينه فنعم، وإن قرعني بي بين الملا فلا " وهذا حق؛ فإن النصح في السر حب وشفقة، والنصح في العلن انتقاد وفضيحة. وهذا هو قول الشافعى رحمه الله: " من وعظ أخيه سراً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه ". (الإحياء ٢ / ١٨٢)

قال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى
 (تَعَمَّدَنِي بِنُصْحِنِكَ فِي انْفِرَادِي * * وَجَنَّنِي النَّصِيحَةُ فِي الْجَمَاعَةِ)
 (فَإِنَّ النَّصْحَ بَيْنَ النَّاسِ نَوْعٌ * * مِنَ التَّوْبِيخِ لَا أَرْضِيَ اسْتِمَاعَهُ)
 (وَإِنْ خَالَفْتِنِي وَعَصَيْتَ قَوْلِي * * فَلَا تَجْزَعْ إِذَا لَمْ تُعْطِ طَاعَهُ)

(ديوان الإمام الشافعى)

وقال رجل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أمام الناس : يا أمير المؤمنين : إنك أخطأت في كذا وكذا ، وأنصحك بكل ذلك ، فقال له علي رضي الله عنه : " إذا نصحتني فانصحني بيني وبينك ، فإني لا آمن عليكم ولا على نفسي حين تتصحني علينا بين الناس "

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: ((وكان السلف إذا أرادوا نصيحة أحد، وعظوه سراً،)) حتى قال بعضهم: ((من وعظ أخيه فيما بينه وبينه، فهي نصيحة، ومن وعظه على رؤوس الناس فإنما وبخه)).

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: ((المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويغير))
 (جامع العلوم: (ص: ٧٧)).

ويعقب الحافظ ابن رجب على كلمة الفضيل هذه بقوله: ((فهذا الذي ذكره الفضيل من علامات النصح، وهو أن النصح يقترن به الستر، والتعير يقترن به الإعلان))
 الفرق بين النصيحة و التعير: (ص ٣٦)

ويقول الإمام أبو حاتم بن حبان البستي رحمه الله تعالى: ((النصيحة تجب على الناس كافة على ما ذكرنا قبل، ولكن ابداءها لا يجب إلا سراً، لأن من وعظ أخيه علانية فقد شانه، ومن وعظه سراً فقد زانه، فإبلاغ المجهود للمسلم فيما يزين أخيه أخرى من القصد فيما يشينه))
 روضة العلاء: (ص ١٩٦)

ويقول عبد العزيز بن أبي داود رحمه الله: ((كان من كان قبلكم إذا رأى الرجل من أخيه شيئاً يأمره في رفق، فيؤجر في أمره ونهيه، وإن أحد هؤلاء يخرق بصاحبها، فيستغضب أخيه، ويهتك ستره)) جامع العلوم: (ص ٧٧)

ويقول الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى: ((ولا تتصح على شرط القبول منك، فإن تعذيت هذه الوجوه، فانت ظالم لا ناصح، وطالب طاعة وملك، لا مؤدي حق أمانة وأخوة، وليس هذا حكم العقل، ولا حكم الصدقة، لكن حكم الأمير مع رعيته، والسيد مع عبده)) الألْحَاقُ وَالسِّيرُ: (ص ٤٤)

ويقول الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري رحمه الله: ((وإذا نصحت فانصح سراً لا جهراً، وبتعريض لاتصرير، إلا أن لا يفهم المنصوح تعريضك، فلا بد من التصرير)). الألْحَاقُ وَالسِّيرُ: (ص ٤٤)

ويقول أيضاً: ((فإن خشنت كلامك في النصيحة فذلك إغراء وتنفير ، وقد قال الله تعالى: { فَقُولَا لَهُ فَوْلًا لَيْنًا } (طه: من الآية ٤). وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) (متفق عليه) ويقول ابن رجب: ((فهذا الذي ذكره الفضيل، (مقولتنا التي نقلناها في موضع النصح في السر) من علامات النصح، فالنصح يقترن به الستر، والتعبير يقترن بها الإعلان)) الفرق بين النصيحة والتعبير: (ص ٣٦)

وقال ابن رجب-رحمه الله : « وتدكيرهم وتتبنيهم في رفق ولطف(جامع العلوم ص ١٠٦)

وقال الشوكاني رحمه الله : ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله.(السبيل الجرار).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في نصيحة له لبعض الناس: والجامع لهذا كله أنه إذا صدر المنكر من أمير أو غيره أن ينصح برفق خفية ما يشرف عليه أحد فإن وافق وإلا استلتحق عليه رجلاً يقبل منه بخفيه فإن لم يفعل فيمكن الإنكار ظاهراً إلا إن كان على أمير ونصحه ولا وافق واستلتحق عليه ولا وافق فيرفع الأمر إلينا خفية (الدرر السنوية ٩/١٥١ و ١٥٢).

وقال الشيخ محمد بن عبد اللطيف، والشيخ سعد بن عتيق، والشيخ عبد الله العنقري، والشيخ عمر بن سليم، والشيخ محمد بن إبراهيم-رحمهم الله-: (وأما ما قد يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر، والخروج من الإسلام، فالواجب فيها: مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس، ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يتربت عليه من المفاسد العظام في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأنمة الدين).(الدرر السنوية ٩/١١٩).

وكتب سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم-رحمه الله- نصيحة لأحد القضاة نصها: بلغني أن موقفك مع الإمارة ليس كما ينبغي ، وتدري بارك الله فيك أن الإمارة ما قصد بها إلا نفع الرعية ، وليس من شروطها أن لا يقع منها زلل ، والعاقل بل وغير العاقل

يعرف أن منافعها وخيرها الديني والدنيوي يربو على مفاسدها بكثير ، ومثلك إنما منصبه منصب وعظ وإرشاد ، وإفتاء بين المتخاصمين ، ونصيحة الأمير والمأمور بالسر وبنية خالصة تعرف فيها النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين . ولا ينبغي أن تكون عثرة الأمير أو العثرات نصب عينيك ، والقاضية على فكرك ، والحاكمة على تصرفاتك ؛ بل في السر قم بواجب النصيحة ، وفي العلانية أظهر وصرح بما أوجب الله من حق الإمارة والسمع والطاعة لها ؛ وأنها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين ، ولم تفعل ذلك أصلا ؛ إلا أنها غير معصومة فقط ؛ فأنت كن وإياها أخوين : أحدهما مبين واعظ ناصح ، والآخر: باذل ما يجب عليه كاف عما ليس له . إن أحسن دعا له بالخير ونشّط عليه ، وإن قصر عومل بما أسلفت لك ، ولا يظهر عليك عند الرعية ، ولا سيما المتظلمين بالباطل عتبك على الأمير ، وانتقادك إيه ؛ لأن ذلك غير نافع الرعية بشيء ، وغير ما تعبدت به ، إنما تعبدت بما قدمت لك ونحوه ، وأن تكون جامع شمل ، لا مشتت ، مؤلف لا منفر .

واذكر وصيحة النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى "يسر ولا تعسر ، وبشروا ولا تنفروا ، وتطاووا ولا تخنفوا" أو كما قال . صلى الله عليه وسلم وأنا لم أكتب لك ذلك لغرض سوى النصيحة لك ، وللأمير ، ولكلة الجماعة ، ولإمام المسلمين . والله ولي التوفيق . والسلام عليكم

(الفتاوى ١٨٢ و ١٨٣ / ١٢)

وقال العلامة ابن سعدي رحمه الله في النصيحة لأئمة المسلمين : وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سراً لا علنًا بلطف وعبارة تلقي بالمقام ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد وبالخصوص ولادة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علام الصدق والإخلاص، واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس فتقول لهم إني نصحتهم وقلت وقلت فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار أخرى معروفة .

(الرياض الناصرة).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ليس من منهج السلف التشمير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكتفي إنكار المعاشي والتحذير منها من غير أن فلانا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم . ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسمة بن زيد -رضي الله عنه-: ألا تذكر على عثمان، قال: أنكر عليه عند الناس؟! لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس . ولما فتحوا الشر في زمن عثمان -رضي الله عنه-. وأنكرروا على عثمان جهرة، تمت الفتنة القتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلى بأسباب ذلك، وقتل جموع كثير من الصحابة وغيرهم

بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علينا، حتى أغض الناس ولهم حتى
قتلواه، نسأل الله العافية. (نصيحة الأمة في جواب عشرة أسئلة مهمة.)

قال الإمام محمد بن صالح بن عثيمين : النصح لولاة الأمور أمر مهم ، وهو أهم من النصح لعامتهم ، ولكن كيف يكون ذلك ؟
لا بد من سلوك الحكمة في النصيحة لهم
فمن النصيحة للأمراء :

أولاً : أن تعتقد وجوب طاعتهم في غير معصية الله ، هذا من النصيحة لهم ، لأنك إذا لم تعتقد ذلك فلن تطيعه.

ومن الذي أوجبها ؟ الله عز وجل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطاعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم

وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم إسمعوا وأطیعوا وفي مبایعة الصحابة له على ذلك كما في حديث عبادة بن الصامت : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرها ، ويسرنا وعسرنا ، وأثرة علينا .

ثانياً : أن نطيع أوامرهم إلا في معصية الله ، وإن عصوا يعني لو كانوا فساقاً يشربون الخمر ، ويعاقرون النساء ، ويلعبون القمار يجب علينا طاعتهم ، حتى في هذه الحال وإن عصوا ، لكن إن أمروا بالمعصية ، ولو كانت أدنى معصية ، ولو لم تكن كبيرة ، فإنه لا يجب أن نطيعهم .

ولكن هل ننأى أو أن نقول لا نستطيع أن نفعل ، ونقابلهم بهدوء لعلهم يرجعون ،
يتعين الثاني ، لأن منابذتهم قد تؤدي إلى أن يركبوا رؤوسهم ، وأن يُلزموك
ويُكرهوك على الشيء ، لكن إذا أتيت بهدوء ونصيحة ، وقلت : ربنا وربك الله ،
والله عز وجل نهى عن هذا ، والذي أوجب علينا طاعتك هو الله عز وجل ، لكن في
غير المعصية ، وتهادُه ، فإن اهتدى فهذا هو المطلوب ، وإن لم يهتدِي وأجبر ،
فأنت معذور لأنك مُكرَّه

ثالثاً : من نصيحتهم أن لا تُثير الناس عليهم ، وإثارة الناس عليهم ليس معناه أن نقول يا أيها الناس ثوروا على أمرائكم.

هذا لا أحد يقوله ، لكن ذكر المساوى وإخفاء المحسن يوجب إثارة الناس ، لأن الإنسان بشر ، وإذا ذكرت مساوى شخص عنده دون ذكر المحسن سوف يمتلى قلبه بغضاً له ، فهذا أيضاً من نصيحتهم ، وقد جعله الرسول صلى الله عليه وسلم من الدين.

رابعاً : إبداء خطأهم فيما خالفوا فيه الشرع ، بمعنى أن لا نسكت ، ولكن على وجه الحكمة والإخفاء ، ولهذا أمر النبي عليه الصلاة والسلام إذا رأى الإنسان من الأمير شيئاً أن يمسك بيده ، ذكر النصيحة أن تمسك بيده ، وأن تكلمه فيما بينك وبينه لا أن تقوم في الناس وتتشير معاييه ، لأن هذا يحصل به فتنة عظيمة السكوت عن الباطل لا شك أنه خطأ ، لكن الكلام في الباطل الذي يؤدي إلى ما هو أشد هذا خطأ أيضاً ، فالطريق السليم الذي هو النصيحة وهو من دين الله عز وجل هو أن يأخذ الإنسان بيده ، وبكلمه سرّاً ، أو يكتبه سراً ، فإن أمكن أن يوصله إياه بهذا المطلوب والا فهناك

قوات ، الإنسان البصير يعرف كيف يوصل هذه النصيحة إلى الأمير بالطريق المعروف.

خامساً : إحترامه الاحترام اللائق به ، وليس احترامولي الأمر كاحترام عامة الناس ، ربما يأتيك فاسق من عامة الناس لا تبالي به ، ولا تلتقي إليه ، ولا تكلمه ، ولكن ولـي الأمر على خلاف ذلك ، ولا سيما إذا كان أمام الناس ، لأنك إذا أظهرت أنك غير مبالٍ به ، فإن هذا ينقص من قدره أمام الناس ، ونقصان قدر الأمير أمام الناس له سلبيات خطيرة جداً ، ولا سيما إذا كثـرت البلـبة وكـثر الكلام فإنه يؤدي إلى مفـاسـد عظـيمـة ، وكـما يتـبيـن لـمن كانـ منـكم مـتأـمـلاً أحـوالـ الناسـ الـيـومـ . (خطـبةـ مـسـجـلةـ)

وقال الشيخ العلامة صالح الفوزان-غفر الله له وأمد في عمره على طاعته- بعد سؤال وجه إليه ونص السؤال : ما هو المنهج الصحيح في المناصحة، وخاصة مناصحة الحكام؛ فهو بالتشهير على المنابر بأفعالهم المنكرة؟ أم مناصحتهم في السر؟ أرجو توضيح المنهج الصحيح في هذه المسألة؟ فأجاب جـازـهـ اللهـ خـيرـاـ : العـصـمةـ لـيـسـ لأـحـدـ إـلـاـ لـرـسـوـلـ اللهـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ -؛ فالـحـاكـمـ الـمـسـلـمـوـنـ بـشـرـ يـخـطـئـوـنـ،ـ وـلـأـشـكـ أـنـ عـنـهـمـ أـخـطـاءـ وـلـيـسـواـ مـعـصـومـيـنـ،ـ وـلـكـنـ لـاـ نـتـخـذـ مـنـ أـخـطـائـهـمـ مـجـالـاـ لـلـتـشـهـيرـ شـكـ أـنـ عـنـهـمـ أـخـطـاءـ وـلـيـسـواـ مـعـصـومـيـنـ،ـ وـلـكـنـ لـاـ نـتـخـذـ مـنـ أـخـطـائـهـمـ مـجـالـاـ لـلـتـشـهـيرـ بـهـمـ وـنـزـعـ الـيـدـ مـنـ طـاعـتـهـمـ،ـ حـتـىـ وـإـنـ جـارـوـاـ،ـ وـإـنـ ظـلـمـوـاـ حـتـىـ وـإـنـ عـصـواـ،ـ مـاـ لـمـ يـأـتـوـ كـفـرـاـ بـوـاحـاـ،ـ كـمـ أـمـرـ بـذـلـكـ النـبـيـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ -،ـ وـإـنـ كـانـ عـنـهـمـ مـعـاصـيـ وـعـنـهـمـ جـورـ وـظـلـمـ؛ـ فـإـنـ الصـبـرـ عـلـىـ طـاعـتـهـمـ جـمـعـ لـلـكـلـمـةـ،ـ وـوـحـدـةـ لـلـمـسـلـمـيـنـ،ـ وـحـمـاـيـةـ لـبـلـادـ الـمـسـلـمـيـنـ،ـ وـفـيـ مـخـالـفـتـهـمـ وـمـنـابـذـتـهـمـ مـفـاسـدـ عـظـيمـةـ؛ـ أـعـظـمـ مـنـ الـمـنـكـرـ الـذـيـ هـمـ عـلـيـهـ،ـ يـحـصـلـ -ـ فـيـ مـخـالـفـتـهـمـ -ـ مـاـ هـوـ أـشـدـ مـنـ الـمـنـكـرـ الـذـيـ يـصـدـرـ مـنـهـمـ،ـ مـاـ دـامـ هـذـاـ الـمـنـكـرـ دـوـنـ الـكـفـرـ،ـ وـدـوـنـ الشـرـكـ .ـ وـلـاـ نـقـوـلـ :ـ إـنـ يـسـكـتـ عـلـىـ مـاـ يـصـدـرـ مـنـ الـحـاكـمـ مـنـ أـخـطـاءـ،ـ لـاـ،ـ بـلـ تـعـالـجـ،ـ وـلـكـنـ تـعـالـجـ بـالـطـرـيـقـةـ السـلـيـمـةـ،ـ بـالـمـنـاصـحةـ لـهـمـ سـرـاـ،ـ وـالـكـتـابـةـ لـهـمـ سـرـاـ .ـ

ولـيـسـ بـالـكـتـابـةـ التـيـ تـكـتـبـ،ـ وـيـوـقـعـ عـلـيـهـ جـمـعـ كـثـيرـ،ـ وـتـوـزـعـ عـلـىـ النـاسـ،ـ هـذـاـ لـاـ يـجـوزـ،ـ بـلـ تـكـتـبـ كـتـابـةـ سـرـيـةـ فـيـهـ نـصـيـحةـ ،ـ شـلـمـ لـوـلـيـ الـأـمـرـ،ـ أـوـ يـكـلـمـ شـفـوـيـاـ،ـ أـمـاـ الـكـتـابـةـ التـيـ تـكـتـبـ وـتـصـوـرـ وـتـوـزـعـ عـلـىـ النـاسـ؛ـ فـهـذـاـ عـمـلـ لـاـ يـجـوزـ،ـ لـأـنـهـ تـشـهـيرـ،ـ وـهـوـ مـثـلـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـمـنـابـرـ،ـ بـلـ هـوـ أـشـدـ،ـ بـلـ الـكـلـامـ يـمـكـنـ أـنـ يـُـسـىـ،ـ وـلـكـنـ الـكـتـابـةـ تـبـقـىـ وـتـتـداـولـهـاـ الـأـيـديـ؛ـ فـلـيـسـ هـذـاـ مـنـ الـحـقـ.ـ (الأـجـوبـةـ المـفـيدـةـ صـ27ـ)

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله السؤال : ما هو المنهج الصحيح في المناصحة وخاصة مناصحة الحاكم فهو التشهير على المنابر بأفعالهم المنكرة؟ أم مناصحتهم بالسر؟ أرجو توضيح المنهج السلفي في هذه المسألة؟

الجواب : العـصـمةـ لـيـسـ لـأـحـدـ إـلـاـ النـبـيـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ -ـ فـالـحـاكـمـ بـشـرـ يـخـطـئـوـنـ وـلـأـشـكـ أـنـ عـنـهـمـ أـخـطـاءـ وـلـيـسـواـ مـعـصـومـيـنـ،ـ وـلـكـنـ لـاـ نـتـخـذـ أـخـطـاءـهـمـ مـجـالـاـ لـلـتـشـهـيرـ بـهـمـ وـنـزـعـ الـيـدـ مـنـ طـاعـتـهـمـ،ـ حـتـىـ وـإـنـ جـارـوـاـ،ـ وـإـنـ ظـلـمـوـاـ حـتـىـ وـإـنـ عـصـواـ مـاـ لـمـ يـرـتـكـبـواـ كـفـرـاـ بـوـاحـاـ،ـ كـمـ أـمـرـ بـذـلـكـ النـبـيـ - صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ -ـ وـاـنـ كـانـ عـنـهـمـ

معاصٍ وعندَهم جُورٌ وظُلمٌ فَإِن الصَّبْرُ عَلَى طَاعَتِهِمْ جَمْعٌ لِكُلِّ الْكَلْمَةِ وَوَحْدَةُ الْمُسْلِمِينَ وَحِمَايَةُ لِبَلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي مُخَالَفَتِهِمْ وَمُنَابَذَتِهِمْ مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ أَعْظَمُ مِنَ الْمُنْكَرِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ يَحْصُلُ مَا هُوَ أَشَدُ مِنَ الْمُنْكَرِ الَّذِي يَصُدُّ مِنْهُمْ مَا دَامَ هَذَا الْمُنْكَرُ دُونَ الْكُفْرِ وَدُونَ الشَّرِكِ. وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ يَسْكُتُ عَلَى مَا يَصُدُّ مِنَ الْحَكَامِ مِنْ أَخْطَاءِ لَا... بَلْ تَعْلَجُ وَلَكِنْ تَعْلَجُ بِالطَّرِيقَةِ السَّلِيمَةِ بِالْمَنَاصِحةِ لَهُمْ سَرَا وَالْكِتَابَةَ لَهُمْ سَرَا وَلَيْسَ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي تَكْتُبُ بِالْإِنْتَرْنَتِ أَوْ غَيْرِهِ وَيَوْقَعُ عَلَيْهَا جَمْعٌ كَثِيرٌ وَتَوْزُعُ عَلَى النَّاسِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَأَنَّهُ تَشْهِيرٌ ، هَذَا مِثْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَنَابِرِ بَلْ أَشَدُ فَانِ الْكَلَامِ مُمْكِنٌ أَنْ يَنْسِي وَلَكِنَّ الْكِتَابَةَ تَبْقَى وَتَتَدَالُلُهَا الْأَيْدِي فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْحَقِّ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الَّذِينَ النَّصِيحَةَ، الَّذِينَ النَّصِيحَةَ ، الدِّينُ النَّصِيحَةَ). قَلْنَا : لَمَنْ؟ قَالَ : لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامِتِهِمْ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي الْحَدِيثِ (أَنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثًا وَيُسْخِطُ لَكُمْ ثَلَاثًا يَرْضِي لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَانْ تَنَاصِحُوا مِنْ وَلَاهِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ) رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الصَّحِيفَةِ وَأُولَى مِنْ يَقُولُ بِالنَّصِيحَةِ لِوَلَاتِ الْأَمْرِ هُمُ الْعُلَمَاءُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالْمَشْورَةِ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَدْدِ، قَالَ تَعَالَى : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخُوفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لِعِلْمِهِ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمُ النِّسَاءُ .

فَلَيْسَ كُلَّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يَصْلَحُ لَهُذَا الْأَمْرِ وَلَيْسَ التَّرْوِيجُ لِلْأَخْطَاءِ وَالتَّشْهِيرُ بِهَا مِنَ النَّصِيحَةِ فِي شَيْءٍ وَلَا هُوَ مِنْ مَنْهِجِ السَّلْفِ الْمَالِكِ وَانْ كَانَ قَصْدُ صَاحِبِهَا حَسَنًا وَطَيْبًا وَهُوَ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ بِزَعْمِهِ لَكُنْ ما فَعَلَهُ أَشَدُ مُنْكَرًا وَقَدْ يَكُونُ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ مُنْكَرًا إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَهُوَ مُنْكَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ طَرِيقَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّرِعِيَّةِ الَّتِي رَسَّمَهَا حِيثُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مِنْ رَأْيِكُمْ مُنْكَرًا فَلِيُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِي لِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِي قَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضَعْفُ الإِيمَانِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدٌ وَأَبُو عَوَانَهُ . فَجَعَلَ الرَّسُولُ النَّاسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَطِعُ أَنْ يَزْبَلِ الْمُنْكَرَ بِيَدِهِ وَهُوَ صَاحِبُ السُّلْطَةِ وَلِيَ الْأَمْرُ أَوْ مَنْ وَكَلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ الْهَيَّنَاتِ وَالْأَمْرَاءِ وَالْقَادِهِ . وَقَسْمٌ يَنْكِرُ الْمُنْكَرَ بِلِسَانِهِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ سُلْطَهُ وَعِنْدَهُ قَدْرَهُ عَلَى الْبَيَانِ . وَقَسْمٌ يَنْكِرُ الْمُنْكَرَ بِقَلْبِهِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ سُلْطَهُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ قَدْرَهُ عَلَى الْبَيَانِ . (فتاوی الأئمة في النوازل المدلهمة)

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْجَابِرِيِّ حَفَظَهُ اللَّهُ :
الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : كَيْفَ يَنْصَحُ الْمُسْلِمُ وَلَاتِ الْأَمْرِ نَقْدِمُ بَيْنَ يَدِيْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْرِيْنَ :

أَوْلَاهُما: تَعْرِيفُ النَّصِيحَةِ، فَالنَّصِيحَةُ فِي الْلُّغَةِ مَأْخُوذَةٌ مِنْ نَصْحِ التَّوْبَ أَيْ أَصْلَحَهُ وَخَاطَهُ فِي شَيْبِهِ فَعَلَ النَّاصِحُ مَعَ الْمَنْصُوحِ لَهُ بِفَعْلٍ مِنْ يَصْلُحُ ثَوْبَهُ وَيَسْدُدُ خَلَلَهُ فَالنَّاصِحُ يَسْدُدُ خَلَلًا فِي الْمَنْصُوحِ وَقَيْلًا مَأْخُوذَةٌ مِنْ نَصْحِ الْعَسْلِ أَوْ نَصْحِ الْعَسْلِ إِذَا صَفَاهُ مِنَ الْعَوْالِقِ كَالشَّمْعِ وَهُنَا وَجَهَ الشَّبَهُ أَنَّ النَّاصِحَ يَحَاوِلُ تَصْفِيَةَ حَالِ الْمَنْصُوحِ بِرَفْقِ وَفِي الْاِصْطِلَاحِ : إِرَادَةُ الْخَيْرِ لِلْمَنْصُوحِ بِمَا يَصْلُحُ حَالَهُ هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ الْأَمْرُ الثَّانِيُّ : الَّذِي يَجُبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَعْرِفَتُهُ وَقَبُولُهُ وَعَلَى طَلَابِ الْعِلْمِ خَاصَّةً الْوَقْفُ عَلَى السَّنَةِ سَوَاءً كَانَتْ عِبَادَةً أَوْ مَعْالِمَةً فَمَا وَرَدَتْ فِيهِ سَنَةٌ لَا يَسْوَغُ لِلْمُسْلِمِ

أن يستعمل فيه العقل بل يجب الوقوف عند السنة حتى المعاملات مادامت السنة واردة فيها فلا يسوغ لل المسلم أن يجانب السنة ويطلب العقل إذا الأمر الثاني هو وقف عنده سوء أكانت في عبادة أو في معاملة لأن بعض الناس قد يقول هذه معاملات فالأصل في العبادة المنع إلا بنص والأصل في المعاملة الإباحة إلا بنص.

ولكن نقول: إذا ورد في المعاملة فهل يجوز تجاوزه؟ .. يعني هذا تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ومنها ضل من ضل ووقع شطط في معاملة ولاة الأمور من المسلمين لأن القوم غلبوا العقل على النقل هذا من قديم من عهد الخوارج بقي الأن محور المسألة وهو كيف ينصح ولاة المسلمين؟

أقول هذا الجانب أعني نصيحة ولاة الأمور هل الأمر فيه متزوك لأجتها دتنا وعقولنا أم تولى بيانه الشارع؟

وإذا كان الشارع الحكيم قد تولى ذلك فما بياني؟ وكيف ينصح المسلم ولاة الأمور وفق الشرع؟

نقولك روى ابن أبي عاصم في السنة والإمام أحمد في مسنده وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: من كانت عنده نصيحة فلا يبدها علانية ولیأخذ بيده وليخلو به فإن كان قد أدى الذي عليه"

فالحديث دليل على ثلاثة أمور:

أولاً: السرية التامة في المناصحة للحاكم حتى عن أقرب الناس إليه إن أمكن.
 ثانياً: براءة الذمة بمجرد النصيحة على هذا الوجه الذي تضمنه الحديث.
 ثالثاً: أنه لا تبعة على من لا يقدر على النصيحة للحاكم سراً لأنه لا تكلف نفس إلا وسعها، وأن هذا الطريق هو ماجاء عن الله على لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلو رضي الله للعباد والبلاد غيره ل جاء بياني في الكتاب أو في صحيح السنة فكان لزاماً على كل طالب للحق والهدي الوقوف على هذا النص.
 قال الإمام الشوكاني رحمه الله "ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبيذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله، وقد قدمنا في أول كتاب السير هذا أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البوح، والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة ولكن على المأمور أن يطيع الإمام في طاعة الله ويعصيه في معصية الله فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" اهـ

المسألة الثالثة: في الشبهات التي يعرضها أهل الشطط، وهي كثيرة جداً، لكن

نقول: هكذا غالب الهم والاجتهاد الخاطيء يردد الناس إلا من رحم الله سنة صحيحة صريحة ويركتبون البدع ويكون الضلال.

فمن الشبهات إنكار أبي سعيد الخدري رضي الله عنه على أمير المدينة مروان بن الحكم حين قدم خطبة العيد على الصلاة قالوا فجذبه، وهذا إنكار علني، نقول: هذه القصة في صحيح مسلم وغيره، ولفظ الحديث: عن أبي سعيد الخدري. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاوة فإذا صلاته وسلم قام فأقبل على الناس وهم جلوس في مصلاهم فإن كان له حاجة ببعث ذكره للناس أو كانت له حاجة بغير ذلك أمرهم بها وكان يقول تصدقوا تصدقوا وكان أكثر من يتصدق النساء ثم ينصرف فلم يزل كذلك حتى كان مروان بن الحكم فخررت مخاضرا مروان حتى أتينا المصلى فإذا كثير بن الصلت قد بنى منبرا من طين ولبن فإذا مروان ينماز عن يده فإنه يجرني نحو المنبر وأنا أجراه نحو الصلاة فلما رأيت ذلك منه قلت أين الابتداء بالصلاوة؟ فقال لا يا أبي سعيد قد ترك ما تعلم قلت كلام الذي نفسي بيده لا تأتون بخير مما أعلم (ثلاث مرات ثم انصرف)

قلت: لاشك في صحة الحديث كما ترى، كما أنه لاشك في ظهور إنكار أبي سعيد على أمير المدينة مروان صنيعه في تقديم الخطبة على صلاة العيد، ولكن غفل القوم عن أمور في الحديث لو عقلوها لأراحتهم من تلك الشبهة، وهي:

أولاً: ما معنى المخاصرة في قول أبي سعيد فخررت مخاضرا مروان؟ فالجواب: ماقاله ابن الأثير في النهاية (فخرج مخاضرا مروان) المخاصرة: أن يأخذ الرجل بيد رجل آخر يتماشيان ويد كل واحد منها عند خصر صاحبه" اهـ. ثانياً: أن عياض بن عبد الله بن سعد راوية أبي سعيد، قال: كما في إسناد مسلم عن أبي سعيد وهذا حكاية عن عياض لصنيع أبي سعيد مع مروان من قوله، أعني أن أبي سعيد حدثه تلك القصة.

ثالثاً: اكتفى أبو سعيد بتتببيهه مروان إلى السنة وإنكاره عليه مخالفتها فقط، بل وصلى معه، ولم يتخذ من مخالفة مروان مجالاً للتشهير والتهييج لعلمه أن ذلك مخالفة لسنة رسول الله عليه وعلى آله وسلم، أعني التشهير بنصح الولاة، ولأنه فهم من قول مروان كما جاء في بعض طرق الحديث (أن الناس لا يجلسون لنا) أنهـ أيـ: مروانـ فعل ذلك اجتهاداً منهـ، ولعل ماسقنا يظهر لكـ أمرـينـ:

أحدـهماـ: اتفاقـ صـنيـعـ أبيـ سـعـيدـ فيـ هـذـاـ حـدـيـثـ ابنـ أـبـيـ عـاصـمـ المتـقدـمـ. وـثـانيـهـماـ: أـنـ لـيـسـ مـنـ مـنـهـجـ السـلـفـ الـانـكـارـ عـلـىـ الـوـلـاـةـ عـلـىـ الـمـنـابـرـ وـلـاـ فـيـ الـمـحـافـلـ الـعـامـةـ، بـلـ مشـافـهـةـ وـفـيـ سـرـيـةـ تـامـةـ.

الـشـبـهـةـ الثـانـيـةـ: أـنـ الـمـنـكـرـاتـ قدـ تـجاـوزـتـ حـدـهاـ وـصـارـتـ عـلـانـيـةـ، وـهـذـهـ الشـبـهـةـ جـوـابـهاـ منـ وجـهـيـنـ:

أولهما: أن يقال هل عندكم سنة تقول: إذا ظهرت المنكرات يجب إظهار النصيحة والتشهير؟ فالجواب: أنه لا توجد سنة بذلك، بل السنة عامة بسرية النصيحة، وسوا كانت المنكرات ظاهرة أو خفية، كما في حديث ابن أبي عاصم المتقدم. ثانياً: أليس الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبلغ عن ربه؟ بلى، إذن فلا تتجاوزوا السنة إن كنتم منصفين، يجب أن تسعكم السنة، وإلا كنتم ضاللين مضلين عن الهدى مجانبين للصواب برکوبكم القياس العقلي ووقعتم في نهج الخوارج." اهـ
 (تنبيه ذوي العقول السليمة إلى فوائد مستتبطة من الستة الأصول العظيمة)

فاعلم أخي المسلم أن هذه هي الطريق الشرعي والطريقة الأثرية من هدي سلفنا الصالح في الإنكار على ولادة الأمر، فأسأل الله أن يوفق ولادة أمر المسلمين لما فيه نصرة الإسلام وعز المسلمين، وأسأل الله أن يحفظ جميع بلاد المسلمين أمنها وإيمانها ويكفيها شر أعدائها الغالين في الدين والجافين عنه من أهل الأهواء والبدع أجمعين.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم